والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع الا انه منع بتبعية التنوين
انهم لما امنوا الحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام عليه اعاد
والجر فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده لما اتوا به حيث
امنوا الحاق التنوين ولهذا اشتروا مع على الواو حيث
قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني هو ان الجر
مقصود بالمنع على حدة وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب
وهذا الباب لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن
ومنع بعض وجوه الاعراب وهو الاشرف والواو على مع فقالوا
منع الجر والتنوين وكان في موضع الجر مفتوحا هذا
من عبارة صاحب الكتاب وقد قيل انه تسامح منه في العبارة
لان الفتح من القاب البناء وما لا ينصرف ليس بمبني فحقه
ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا والصواب ان يقال
استعمال الفتح هنا تحقيق لان النصب ليس يدل على الحركة
فحسب بل يدل عليها مقترنة لدلالته على المفعولية فاذا قيل
الاسم منصوب فمعناه ان فيه فتحة دالة على المعنى مخصوص من شانها
ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة في دال
احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما تدل عليه في رايت

احمد

احمد وضربت زيدا فيصح اطلاق النصب عليه بل هي حركة قامت مقام
اختها ونابت عنها النقلة اوجبت ذلك فلما لم يكن فيها دلالة على المعنى
الذي لاجله سميت نصبا قيل وكان في موضع الجر مفتوحا ولم يقل
منصوبا لم يقبح في الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر
مفعولا والاسباب المانعة من الصرف تسعة انما منع الاسم
الصرف بهذه الاسباب لانه قد شابه بها الفعل لان الفعل
بعد الاسم في التاليف لانه مشتق من المصدر على ما سياتي من بعد
وكل واحد من هذه التسعة ثان لاول وفرع على اصل اما العلمية
فرع للجنسية والتانيث فرع التذكير لمجيئه في الامر العام مجردا عن
الزيادة والمؤنث مع الزيادة فرتبته اذا متقدمة على رتبته وكذا
وزن الفعل لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة الافعال فاذا
وجد فيها وزن الفعل كان ذلك فرعية وكذا الوصف لان معرفة
حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته وكذا العدل لتاخره عن
المعدول عنه وكذا العجمة لان لغة العرب متقدمة عندهم على
ما ياخذونه من غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن الواحد
والمفرد واما الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث
فتفرعان على الفي التانيث من حيث مضارعتهما اياهما على ما نبينه

Copyright © King Saud University